العرب
الأحد 2021/10/03
السنة 44 العدد 12198

الحوار الليبي في المغرب: دعوة إلى دعم الانتخابات دون توافق حول قانونها

الدعم الدولي والمحلي للانتخابات يجهض مناورات الإخوان لتأجيلها

انتهت جولة جديدة من الحوار بين الفرقاء الليبيين في المغرب بالاكتفاء بالإعلان عن دعم الاستحقاقات الانتخابية المنتظرة، لكن دون تذليل الخلافات بشأن قانونها. وعلى الرغم من أن الإخوان يسعون لتأجيل الانتخابات التي من شأنها أن تقوّض نفوذهم في المشهد، فإن الدعم الدولي والمحلي لإجراء انتخابات في موعدها يضع حدا لمناوراتهم المستمرة.

لا حل غير التوافق

الرباط - دعا برلمانيون ليبيون في ختام مشاورات بين وفدين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة المجتمع الدولي إلى دعم الانتخابات المقررة نهاية العام، لكن من دون الإعلان عن توافق حول قانون الانتخابات الذي يمثل أبرز نقطة خلاف بين المؤسستين.

وقال البيان الختامي الذي وقعت تلاوته مساء الجمعة بعد مشاورات دامت يومين في العاصمة المغربية الرباط "ندعو المنتظم الدولي إلى دعم العملية الانتخابية في ليبيا وفق قوانين متوافق عليها، وعلى أساس مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي (...) وتوفير مراقبين دوليين لضمان السير الجيد لهذا الاستحقاق الانتخابي الهام".

ولم يوضح البيان الذي تلاه عضو مجلس النواب الهادي علي الصغير، ما إذا كانت المشاورات قد أسفرت عن توافق حول قانون الانتخابات. واكتفى بالإشارة إلى أن النقاشات تمت "في ظروف ودية وأخوية يسودها التفاهم والتوافق بين شركاء الوطن الواحد".

> بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا التي شارك ممثلون عنها في لقاءات الرباط حثّت على استكمال الإطار التشريعي للانتخابات

وكانت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا التي شارك ممثلون عنها في لقاءات الرباط، قد حثّت المتحاورين الخميس "على اغتنام هذه الفرصة والاضطلاع بمسؤولياتهما التاريخية والمضي في استكمال الإطار التشريعي للانتخابات".

وعقدت المشاورات التي حضرها أيضا المبعوث الأميركي إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، في أعقاب بروز خلاف بين طرفيها بسبب مصادقة رئيس مجلس النواب ومقرّه في طبرق (شرق) على قانون للانتخابات الرئاسية قال مراقبون إنّه يصبّ في صالح المشير خليفة حفتر الذي يقود الجيش الوطني والذي أعلن ترشحه للانتخابات، في خطوة أثارت استياء الإخوان.

وعارض هذا القانون المجلس الأعلى للدولة المحسوب على الإخوان ومقرّه في طرابلس، فيما عُلقت آمال على لقاء الوفدين في المغرب لتذليل الخلاف.

ويقود إخوان ليبيا حملة واسعة لمنع قائد الجيش من الترشح للانتخابات الرئاسية، معتبرين أن قانون انتخاب الرئيس المصدّق عليه من قبل رئيس مجلس النواب في 14 سبتمبر الجاري تم تدوينه على مقاس حفتر الذي يكن له العداء ويرون أن وجوده على رأس السلطة سيؤدي إلى الحرب والانقسام من جديد.

ويرى مراقبون أن الإسلاميين المسيطرين على المؤسسات الحيوية في البلاد يخشون وصول رئيس منتخب غير محسوب عليهم، لذلك يناورون منذ سنوات لمنع الانتخابات الرئاسية. وبحسب المراقبين ذاتهم فإنه إذا كان هؤلاء الإسلاميون سابقا يناورون من أجل التأجيل إلى أجل غير مسمى فإنهم هذه المرة يناورون إلى حين إنضاج ترشيح الدبيبة أو أحد المقربين منه كإبراهيم الدبيبة ابن المليادير علي الدبيبة صهر رئيس الحكومة.

وسبق أن أعرب رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري عن أمله في تأجيل الانتخابات الرئاسية بسبب ما سماها مخاوف حقيقية من دخول البلاد في حالة من عدم الاستقرار، وذلك بعد إقرار المجلس مشروعي قانون للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها أواخر العام الجاري، ومشروعا للقاعدة الدستورية.

وعلى رغم مساعي الإخوان وحلفائهم لتأجيل الانتخابات المقررة بتعطيلهم التوصل إلى القاعدة الدستورية من قبل ملتقى الحوار السياسي ثم برفضهم قانون انتخاب الرئيس الصادر عن البرلمان، إلا أن الإصرار الأممي والدولي والشعبي العام في الداخل على تنظيم الانتخابات في موعدها يجهض مناورات الإخوان لتأجيلها.

ويعد التحضير لإجراء الانتخابات إحدى المهمات الرئيسية الموكولة للسلطة الجديدة التي جرى انتخابها في فبراير الماضي بعد مفاوضات أعقبت اتفاقا على وقف القتال، ووقع أطرافها على تعهد بدعم إجرائها في موعدها بالإضافة إلى التعهّد بعدم الترشح لها.

ومنذ وصولها إلى الحكم شكك متابعون للشأن السياسي في التزام السلطة الجديدة بهذا التعهد وتوقعوا مناورة قد تقوم بها بالاستعانة بتيار الإسلام السياسي الرافض للانتخابات، والذي ينظر إليه كسبب رئيسي في تفجر الصراع بعد أن انقلب على نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2014 وقاد إلى الانقسام الذي تشهده البلاد الآن.

وشكلت برعاية الأمم المتّحدة حكومة وحدة مؤقتة في مارس يترأسها رجل الأعمال عبدالحميد الدبيبة لإدارة الفترة الانتقالية وصولا إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في 24 ديسمبر.

لكن الخلاف حول قانون الانتخابات وجه ضربة لجهود التسوية التي تدعمها الأمم المتحدة للخروج من الأزمة، فاقمها حجب مجلس النواب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية الأسبوع الماضي، وهو قرار رفضه أيضا المجلس الأعلى للدولة.

الدبيبة يسعى للظهور بمظهر الرجل القوي من خلال حملة ضد الهجرة والمخدرات

طرابلس - يسعى رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة إلى التسويق إلى نفسه والظهور بمظهر الرجل القوي من خلال حملة ضد الهجرة والمخدرات.

وشنت السلطات الليبية عملية واسعة "لمكافحة المخدرات" في ضاحية فقيرة من العاصمة طرابلس، مستهدفة خصوصا مهاجرين في وضع غير نظامي، حسبما ذكرت السبت مصادر إعلامية.

ويقول المتابعون إن الدبيبة يريد التسويق إلى نفسه مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية والظفر بقاعدة شعبية في حال قرر الإعلان عن ترشحه للرئاسة.

وأعلن النائب العام في بيان مساء الجمعة أنه "أمر الجهات الضبطية بمباشرة إجراءات تفتيش العقارات المستغلة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وإلقاء القبض على كل من تسفر الإجراءات على صحة انخراطه في الجمعيات المنظمة لها وملاحقة كل من تسفر الإجراءات على ارتكابه جرائم الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والخمور والأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وفق القواعد الإجرائية المقررة".

وأضاف أن العملية التي امتدت كامل يوم الجمعة أسفرت عن "إلقاء القبض على العديد من مرتكبي الجرائم ونقل المئات من المهاجرين غير الشرعيين إلى الأماكن المخصصة لإيوائهم". وقد تمت إزالة مساكن كان يقيم فيها مهاجرون بجرافات.

وأفادت وزارة الداخلية السبت عن انتهاء "المرحلة الأولى" من العملية الأمنية، موضحة أن المرحلة التالية تهدف إلى "إزالة العشوائيات المنتشرة" في المنطقة.

وأشاد الدبيبة في تغريدة على تويتر بـ"أبطال وزارة الداخلية" الذين نفذوا "فجر اليوم، عملية أمنية مخططة للقضاء على أكبر أوكار صناعة وترويج المخدرات بمنطقة قرقارش".

وأكد بالقول "لن نسمح بأن تُشن حرب أخرى ضد شبابنا، وهي حرب المخدرات وسنلاحق المجرمين في كل مناطق ليبيا".

وذكر شاهد لوسائل إعلامية السبت، أن الحي الذي وقعت فيه العملية تم تطويقه الجمعة وطلب من سكانه عدم مغادرة منازلهم.

وأوضح أن قوات الأمن استهدفت بشكل أساسي أجانب يقيمون في ليبيا بشكل غير قانوني.

ويظهر في صور نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي العشرات من الأشخاص تكتظ بهم سيارات بيك آب تابعة لقوات الأمن بعد وقت قصير من اعتقالهم.

وأدان مدير المجلس النرويجي للاجئين في ليبيا داكس روكي في بيان احتجاز "500 مهاجر على الأقل بينهم نساء وأطفال"، مشيرا إلى "اعتقالات تعسفية" بعد ذلك.

وقال إن "المهاجرين واللاجئين في ليبيا ولاسيما الذين لا يملكون إقامة قانونية يتعرضون في الكثير من الأحيان للتهديد بالاحتجاز التعسفي".

وأضاف "نعتقد أن هذه الموجة الأخيرة من الاعتقالات جزء من حملة أوسع تشنها السلطات الليبية" ضدهم.

وغرقت ليبيا في الفوضى منذ ثورة 2011. ووقع فريسة للمهربين عشرات الآلاف من المهاجرين معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء لمحاولة عبور البحر المتوسط.

ويقبع هؤلاء المهاجرون في مراكز احتجاز في ظروف تنتقدها بانتظام المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. وما زال الوضع الأمني في البلاد غير مستقر على الرغم من التقدم السياسي في الأشهر الأخيرة.

الاحتجاجات المناهضة للمجلس العسكري تتجدّد في تشاد

نجامينا - تجددت الاحتجاجات المناهضة للمجلس العسكري الحاكم في تشاد، فيما لم ينجح انطلاق الحوار الوطني في تحقيق تهدئة والتخفيف من نار التوترات في البلاد.

واستخدمت الشرطة التشادية السبت، الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة ضد المجلس العسكري ضمت المئات من الأشخاص ونظمت أمام مقر حزب معارض في نجامينا بناء على دعوة المجتمع المدني، حسب ما نقلته وسائل إعلامية.

وسمحت السلطات الجمعة بتنظيم تظاهرة "واكيت تاما" وهو تحالف بين أحزاب معارضة والمجتمع المدني، لكنها طالبت بأن تكون على طريق مختلف.

توتر أمني مستمر

وذكر المعارض سوكسيه ماسرا في تصريحات صحافية إن الطريق الذي أعطي الإذن لسلوكه خلال التظاهرة في وسط المدينة "بعيد جدا عن قاعدتنا ومن الصعب جمع كافة المشاركين في هذا المكان".

وسرعان ما تمكنت وحدة كبيرة من الشرطة من تفريق المتظاهرين الذين عادوا وتجمعوا أمام مقر ترانسفورمرز، الحزب السياسي لماسرا.

وقال الناطق باسم الشرطة بول مانغا في تصريح لوسائل إعلامية "لم يتم الالتزام بالمسار المحدد، لقد تجمعوا في مكان غير المكان المصرح به"، مضيفا أن الوضع "هادئ وتحت السيطرة".

وذكر حمزة (29 عاما) وهو أحد المتظاهرين قرب مقر حزب ترانسفورمرز لوسائل إعلامية "المسيرة هو حق دستوري ونريد التظاهر حيث نريد".

وأضافت أناستازي وهي متظاهرة تبلغ 28 عاما "تم تفريقنا بعنف".

وتزامنت عودة الاحتجاجات المناهضة للمجلس العسكري، مع مباشرة اللجنة المكلفة للتباحث مع الجماعات المسلحة في تشاد أعمالها في الجمعة في العاصمة نجامينا، معلنة أن "وقت الحوار قد حان".

وأعلن مقتل الرئيس إدريس ديبي اتنو في 20 أبريل إثر معارك مع متمردين، ليتولى نجله الجنرال محمد ديبي (37 عاما) السلطة على رأس "مجلس عسكري انتقالي" يتكون من 14 جنرالا موالين لوالده.

وبعد حله الحكومة والبرلمان وتعليقه الدستور، شكّل محمد ديبي لجنة خاصة يقودها الرئيس التشادي الأسبق كوكوني وداي مكلفة بالتجهيز لمشاركة جماعات متمردة في حوار وطني شامل يفترض أن يمهّد لانتخابات رئاسية وتشريعية.

وقال وداي في مؤتمر صحافي الجمعة "أسمح لنفسي أن أقول بتواضع وصدق لإخواننا السياسيين والعسكريين، إن وقت الحوار قد حان".

ومن المقرر أن تقدم اللجنة المكونة من 28 عضوا، العديد منهم من المقربين من رئيس الدولة الجديد والجنرالات المؤثرين في الجيش التشادي، تقريرها في 30 نوفمبر.

وأضاف وداي "آمل بصدق (...) أن يشارك أكبر عدد ممكن منكم"، في إشارة إلى "الجهات الفاعلة الموجودة في تشاد وفي الخارج".

وتتمركز العديد من الجماعات المتمردة التشادية في ليبيا والسودان وفي المناطق الحدودية مع البلدين، ومن بينها "الجبهة من أجل التناوب والوفاق في تشاد" (فاكت) التي شنت هجوما في 11 أبريل على نجامينا أسفر عن مقتل إدريس ديبي.

> عودة الاحتجاجات المناهضة للمجلس العسكري تزامنت مع مباشرة اللجنة المكلفة بالحوار الوطني مع الجماعات المسلحة أعمالها

ولفت عضو وحدة الدبلوماسية في "فاكت" حسين إبراهيم في تصريحات صحافية "لم يتم الاتصال بنا حتى الآن للمشاركة في هذه اللجنة".

وكان محمد ديبي عين مؤخرا بمرسوم 93 عضوا في المجلس الوطني الانتقالي، أو البرلمان المؤقت، بعد 5 أشهر على إعلان نفسه رئيسا إثر وفاة والده.

وجاء في المرسوم الذي وقعه الجنرال ديبي أن "الشخصيات التالية أسماؤهم أعضاء معينون في المجلس الوطني الانتقالي".

وضمت القائمة 93 اسما، فكان ما لا يقل عن 30 في المئة منهم من نواب الجمعية الوطنية المنتهية ولايتها والتي حُلت عندما تولى المجلس العسكري السلطة، و30 في المئة من النساء و30 في المئة من الشباب.

ووردت بين أسماء المعينين أسماء شخصيات من المعارضة السابقة للرئيس الراحل إدريس ديبي، ولكن ليس بينهم أي عضو من منصة وكيت تما التي تمثل أحزابا ومنظمات من المجتمع المدني تشجب الانقلاب.

ويمسك المجلس العسكري المكون بالإضافة إلى محمد ديبي من 14 جنرالا بالسلطة التنفيذية ولكنه عين في 11 مايو، وتحت ضغط دولي كبير، حكومة عهد بها لرئيس وزراء مدني هو ألبير باهيمي باداكيه وهو آخر من شغل هذا المنصب في عهد الراحل إدريس ديبي.